



تعزير الكيانية الفلسطينية:
مسارات إعادة تفعيل المنظمة في ظل إضعاف السلطة
الفلسطينية

إعداد: د. أحمد عز الدين أسعد



المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

آب 2025

تعزير الكيانية الفلسطينية: مسارات إعادة تفعيل المنظمة في ظل إضعاف السلطة الفلسطينية

منشورات "مفتاح" 2025

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ © المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"



باحث ومحاضر جامعي

إعداد: د. أحمد أسعد

طاقم مفتاح:

مديرة برنامج الحكم الصالح
مسؤول وحدة البحث والدراسات

مرام زعترة
عبدالعزیز الصالحي

التدقيق اللغوي:

خالد سليم

قائمة المحتويات

5	مقدمة
6	أولاً. رمزية المنظمة ككيان سياسي فلسطيني جامع
8	ثانياً. أزمة الكيانية الفلسطينية وهشاشة التمثيل في الوقت الراهن
14	ثالثاً. واقع الحقل السياسي: النهوض بالكيان الفلسطينية كمخرج من الأزمات
16	رابعاً. خارطة طريق: قراءات متنوعة في سبيل الإصلاح
24	خامساً. خارطة العمل والنهوض والسيناريوهات
26	السيناريو الأول: الإصلاح الشامل عبر الانتخابات
28	السيناريو الثاني: الإصلاح التوافقي المرحلي
30	السيناريو الثالث: إصلاح من أسفل عبر تفعيل الاتحادات والنقابات
	الوصف: بناء قاعدة إصلاح من أسفل عبر تفعيل الاتحادات الشعبية والنقابات، ومن خلالها تجديد المجلس الوطني ومؤسسات المنظمة
30	السيناريو الرابع: الإبقاء على الوضع الراهن مع تعديلات شكلية
31	السيناريو الخامس: ولادة جسم بديل أو مواز
32	سادساً. السيناريوهات: ترجيح وتحليل مقارن
34	سابعاً. استنتاجات وتوصيات
37	قائمة المصادر والمراجع
39	المقابلات الميدانية

كلمة مفتاح

تأتي هذه الورقة البحثية لتضع قضية إصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية في صلب النقاش السياسي العام، باعتبارها مدخلا لا غنى عنه لتعافي الحقل السياسي الفلسطيني وتجاوز حالة الإبادة والانقسام والتآكل البنوي التي يعيشها النظام السياسي برمته. فالورقة تنطلق من قناعة راسخة بأن النهوض بالحالة الفلسطينية لا يمكن أن يتحقق دون استعادة منظمة التحرير لدورها التمثيلي والقيادي، بوصفها الإطار الجامع للشعب الفلسطيني وقضيته التحررية، وليس مجرد ملف تنظيمي أو مسألة إجرائية قابلة للتأجيل.

تبرز الورقة أن أزمة منظمة التحرير لا تنفصل عن الأزمة البنوية الأعمق في النظام السياسي الفلسطيني، والتي تتجلى في تداخل الصلاحيات، وغياب الديمقراطية التشاركية، فضلا عن الانقسام السياسي وتداعياته الكارثية. وعلى الرغم مما تعرضت له المنظمة من تهمة إضعاف خلال العقود الماضية، نرى في المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، أن منظمة التحرير ما تزال تحتفظ بمكانتها الرمزية والتمثيلية في الوعي الجمعي الفلسطيني، الأمر الذي يجعل من استعادتها وإصلاحها ضرورة وطنية ملحة، خاصة في ظل عجز السلطة الفلسطينية عن أن تكون بديلا تمثيلا أو وطنيا جامعا في ظل الهجمة الإسرائيلية عليها. وعلى الرغم مما تعرضت له المنظمة من تهمة إضعاف خلال العقود الماضية، نرى في المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، أن منظمة التحرير ما تزال تحتفظ بمكانتها الرمزية والتمثيلية في الوعي الجمعي الفلسطيني، الأمر الذي يجعل من استعادتها وإصلاحها ضرورة وطنية ملحة، خاصة في ظل عجز السلطة الفلسطينية عن أن تكون بديلا تمثيلا أو وطنيا جامعا في ظل الهجمة الإسرائيلية عليها.

إن إصلاح منظمة التحرير لا يمكن أن يختزل في حلول شكلية أو ترتيبات بيروقراطية محدودة، بل يتطلب مقاربة شاملة تقوم على إعادة بناء المنظمة ضمن مشروع وطني تحرري جامع، يعيد تعريف الهوية الفلسطينية على أساس الشراكة والتمثيل الكامل لجميع مكونات الشعب الفلسطيني، في الوطن والشتات، بما في ذلك القوى غير المنضوية في أطر المنظمة. وفي هذا الإطار، تؤكد الورقة أن السيناريو الأمثل للإصلاح يتمثل في مسار الإصلاح الشامل عبر الانتخابات، باعتباره المسار الأكثر ديمقراطية وتمثيلا، مع الإقرار بوجود سيناريوهات بديلة مقبولة ومرضية وطنيا في حال تعثر هذا المسار، مقابل رفض السيناريوهات التي تعمق الهشاشة السياسية والاجتماعية ولا تعالج جوهر الأزمة.

ترى "مفتاح" أن أي مسار جاد لإصلاح المنظمة يستلزم إعادة هيكلة العلاقة بينها وبين السلطة الفلسطينية، من خلال الفصل الواضح بين المهام التنفيذية والخدمات التي تضطلع بها السلطة، وبين الدور السياسي والتمثيلي الذي يجب أن يعود لمنظمة التحرير. ويتطلب ذلك إعادة تفعيل دوائر المنظمة المعطلة، ورفدها بكوادر جديدة، وإعادة الاعتبار واستعادة الدور التمثيلي للاتحادات والنقابات كأطر ديمقراطية تضمن مشاركة فعلية للشعب الفلسطيني في صياغة القرار الوطني.

وانطلاقا من ذلك، تقدم الورقة حزمة من التوصيات العملية، في مقدمتها تفعيل الإطار القيادي المؤقت، ومتابعة تنفيذ اتفاق بكين 2024، وتطوير ميثاق وطني جامع يحدث ميثاق 1968، إضافة إلى إعادة بناء المؤسسات والاتحادات الفلسطينية على أسس ديمقراطية وتوافقية، وصولا إلى عقد مؤتمر وطني توحيدي يعيد الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية وطنية جامعة وقائدة للمشروع التحرري الفلسطيني.

د. تحرير الأعرج

المديرة التنفيذية

مقدمة

تتناول الورقة واقع منظمة التحرير الفلسطينية في ظل تراجع دورها التاريخي وتفاقم أزمتها البنيوية والسياسية، في مقابل تغول السلطة الفلسطينية وهيمنة دورها التنفيذي على التمثيل السياسي. تنطلق الورقة من فرضية أساسية مفادها أن الكيانية الفلسطينية تمر بحالة ضعف غير مسبوق نتيجة اختلال العلاقة بين المنظمة والسلطة، وغياب المشاركة الديمقراطية، وتآكل التمثيل الوطني الجامع. وبالاستناد إلى مخرجات مؤتمر "مفتاح 2024"، وعبر مراجعة الأدبيات السياسية وإجراء مقابلات مع باحثين ونشطاء وسياسيين يمثلون ملامح الطيف السياسي الفلسطيني، تسعى الورقة إلى إعادة تسليط الضوء على أهمية استعادة دور المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وكمظلة جامعة لقواه الأساسية، لا سيما في ظل تصاعد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني.

تقترح الورقة مجموعة من المسارات العملية لإصلاح المنظمة، تشمل: الفصل الوظيفي والمؤسسي عن السلطة، واستعادة الوظيفة السياسية والنضالية للمنظمة، وتفعيل الاتحادات والدوائر المعطلة، وتجديد المؤسسات التمثيلية، والانفتاح على قوى سياسية لم تدرج بعد في بنية المنظمة. كما تقدم الورقة خمسة سيناريوهات متدرجة لإعادة تفعيل المنظمة، تتراوح بين الإصلاح الشامل عبر الانتخابات، والإصلاح التوافقي، مروراً بإصلاح من أسفل عبر القواعد، وانتهاءً بالإصلاح الشكلي المحدود. كما تؤكد الورقة أن أي نهضة فلسطينية سياسية لا يمكن أن تتحقق دون إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية، عبر مشروع وطني تحرري جامع، يستند إلى الشراكة، والوحدة الوطنية، والتمثيل الحقيقي لكل مكونات الشعب الفلسطيني.

أولاً. رمزية المنظمة ككيان سياسي فلسطيني جامع

قال ياسر عرفات في خطابه في الأمم المتحدة بتاريخ 13 تشرين الثاني 1974 "لقد اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها من طليعتها في التضحية ومن قيادتها للنضال بكافة أشكاله، واكتسبتها من الجماهير الفلسطينية التي أولتها قيادة العمل واستجابت لتوجيهها... واكتسبتها من تمثيل كل فصيل ونقابة وتجمع وكفاءة فلسطينية في مجلسها الوطني ومؤسساتها الجماهيرية، وقد تدعمت هذه الشرعية بمؤازرة الأمة العربية كلها لها. كما تكرر هذا الدعم في مؤتمر القمة العربي الأخير بتأكيد حق منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة السلطة الوطنية المستقلة على كل الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها بصفقتها الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني. كما أن شرعيتها تعمقت من خلال دعم الإخوة في حركات التحرر ودول العالم الصديقة المناصرة التي وقفت إلى جانب المنظمة تدعمها وتشد أزرها في نضالها من أجل حقوق الشعب الفلسطيني... إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي بهذه الصفة تنقل إليكم تلك الرغبات والأمانى وتحملكم مسؤولية تاريخية كبيرة تجاه قضيتنا العادلة".¹ يشكل خطاب ياسر عرفات المستند إلى الشرعية الثورية نقطة أساسية في التأكيد على حضور المنظمة ككيان فلسطينية تمثل الكل الفلسطيني، وحتى بعد سنوات من تراجع دور المنظمة ونفوذها، لا تزال هناك أصوات ومواقف ثابتة ترى المنظمة الممثل الشرعي والوحيد رغم كل حالات التنشيط في الكيانية الفلسطينية.

كانت حنان عشراوي قد أشارت في مؤتمر مؤسسة مفتاح عام 2024 إلى أن "منظمة التحرير ليست مجرد رمز، بل هي الحامية لحقوق الشعب الفلسطيني ومصدر تثبيت هويته الوطنية، والمنظمة منذ نشأتها، تمثل نقطة القوة الفلسطينية الجامعة والقادرة على اتخاذ قرارات سياسية فاعلة، إلا أنها تعرضت لعملية إضعاف ممنهجة خلال السنوات الأخيرة. هذا الإضعاف لم يأت فقط نتيجة تدخلات خارجية، بل أيضا من خلال خطوات داخلية تمثلت في سلب القرار السياسي من اللجنة التنفيذية، وإضعاف مؤسسات

¹ خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

<https://2u.pw/G8Nua>

مثل المجلسين الوطني والمركزي، وهناك ثقل للعضوية داخل هذه المؤسسات وتغيرها المستمر".² وعلى الرغم من حالات إضعاف المنظمة، إلا أن قطاعا واسعا من الفلسطينيين يطرحون أفكارا لتفعيل وتطوير والنهوض بالمنظمة كمثل للكل الفلسطيني. كما أكد عزمي الشيبيني "نحن ملزمون في تعزيز دور المنظمة كإطار جامع للشعب الفلسطيني، وقيادة برنامجه المضاد للبرنامج الإسرائيلي، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة تطوير دور وشكل السلطة بشكل يخدم الهدف الوطني، بما يعزز خيارات الكفاح ضمن أشكال من التوافق الوطني".³ وهذا يقترب من رؤية عمر عساف الذي يرى أن منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وهناك ضرورة لإصلاحها وتطويرها،⁴ وأكد خليل شاهين أن المنظمة اكتسبت شرعيتها من التمثيل والحضور السياسي.⁵

وقد أكد أحمد أبو هولي "أن منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى العنوان الوطني الجامع لشعبنا، والمظلة السياسية التي تحمي حقوقه وتعبّر عن تطلعاته في الحرية والاستقلال والعودة".⁶ وأكد غالبية المبحوثين -على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم- أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تمثل الفلسطينيين وهي بيتهم المعنوي، وهي التي أسهمت في بناء الهوية والكيانية الفلسطينية. تبرز المواقف السابقة المختلفة أن منظمة التحرير الفلسطينية، رغم ما تعرضت له من تراجع وتهميش، ما زالت تحتفظ بمكانة مركزية في الوعي الجمعي الفلسطيني بوصفها الإطار الوطني الجامع والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. إن الدعوات المتكررة لتفعيل المنظمة وإصلاحها تعبّر عن إدراك وطني واسع لضرورة استعادة دورها القيادي في حماية المشروع الوطني

² حنان عشاوي. "المنظمة هي الحامية لحقوق الشعب الفلسطيني ومصدر تثبيت هويته الوطنية". **مخرجات ومدخلات مؤتمر: تحديات في علاقة النظام السياسي الفلسطيني. تشرين الثاني. 2024.** رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح. 2024: ص 4.

³ عزمي الشيبيني. "تحليل تاريخي لمسار السلطة الوطنية الفلسطينية وتحولاتها منذ عام 1988...". **مخرجات ومدخلات مؤتمر: تحديات في علاقة النظام السياسي الفلسطيني. تشرين الثاني. 2024.** رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح. 2024: ص 10.

⁴ عمر عساف. مقابلة شخصية. رام الله. 2025/6/11.

⁵ خليل شاهين. مقابلة شخصية. رام الله. 2025/6/11.

⁶ أحمد أبو هولي. مقابلة شخصية. رام الله. 2025/7/7.

وتوحيد الصف الفلسطيني. فمستقبل القضية الفلسطينية، في ظل التحديات السياسية والكيانية المتصاعدة، لا يمكن أن يسان دون مؤسسة وطنية جامعة تجسد الإرادة الشعبية وتعبّر عن طموحات الفلسطينيين في الحرية والاستقلال والعودة.

ثانياً. أزمة الكيانية الفلسطينية وهشاشة التمثيل في الوقت الراهن

برزت الأزمة في الكيانية الفلسطينية بعد تأسيس السلطة بفترة وجيزة، وقد شخص ممدوح نوفل (عضو المجلس الوطني الفلسطيني) تلك الأزمة في فترة مبكرة بقوله إن الإشكالية مرتبطة بالتزامات السلطة الفلسطينية بالاتفاقيات الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، وهذا يفقد المنظمة دورها وقدرتها على التعبئة والتحرير، وصعوبة التوفيق بين مهمات بناء السلطة ومؤسساتها المدنية والعسكرية، وبين متطلبات الحفاظ على المنظمة وعلى دورها كإطار قيادي جامع لكل الفلسطيني، بالإضافة إلى صعوبة تنظيم العلاقة بين مؤسسات السلطة ومؤسسات المنظمة.⁷ وهذا الطرح لدى نوفل حول إشكالية العلاقة ما بين المنظمة والسلطة وتعثّر مسار التحرير كان مبكراً في تشخيص تلك الحالة السياسية المتعثرة.

لم تعالج الأزمة التي أشار إليها نوفل؛ كون بنية النظام السياسي الفلسطيني قائمة على التداخل والتفرد بالقرارات، وكانت الزبائنية سمة المرحلة، وهيمنة القيادة التاريخية للمنظمة تحول دون إحداث إصلاح، وأسهمت قيود الاحتلال والانقسام في البرنامج السياسي وحدائث تشكل النظام السياسي بطابعه الدولي، وتحت غطاء شرعية تاريخية والوحدة الوطنية، لم يتم العمل على تحديث المنظمة أو ضبط علاقتها بالسلطة.

بين علي موسى في مداخلته في مؤتمر مؤسسة مفتاح أن هناك إشكالية بنيوية بين المنظمة والسلطة تعود إلى طبيعة العلاقة بينهما منذ نشأة السلطة، التي تعود إلى ضبابية العلاقة ما بين المنظمة والسلطة، وحدود صلاحيات كل منهما، وتبيان وتداخل المهام والمجالات بين الجسمين، وتنامي نفوذ السلطة على حساب المنظمة، وتحول المنظمة إلى إطار شكلي في ظل أخذ السلطة

⁷ ممدوح نوفل. "إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وسبل حلها". مجلة الدراسات الفلسطينية. عدد 22. ربيع 1995: ص 54-55.

بعض الأدوار والمهام، وإشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة هي جزء من تحديات النظام السياسي الفلسطيني ككل.⁸ هذا التشخيص لإشكالية الحقل السياسي الفلسطيني يتقاطع مع ما طرحه نوفل منذ بدايات تشكل السلطة الفلسطينية كمكون أساسي في الحقل السياسي الفلسطيني.

يتضح بذلك عمق الإشكالية البنوية بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. هذه الإشكالية لا تتعلق فقط بالتداخل الإداري أو السياسي، بل تعكس خلافا في الهيكل العام للنظام السياسي الفلسطيني منذ لحظة تأسيس السلطة. فالعلاقة بين المنظمة بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبين السلطة باعتبارها نتاجا لاتفاقيات سياسية مرحلية؛ بقيت ضبابية وغير محسومة، ما أفرز تضاربا في الصلاحيات وتداخلا في الأدوار. ومع تزايد نفوذ السلطة على حساب المنظمة، باتت المنظمة ينظر لها كجسم شكلي أو رمزي فقد جزءا من فاعليته ودوره. كما تتجلى الإشكالية أيضا في تغول البعد التنفيذي على حساب البعد التمثيلي، وهذا قد أضعف من مشروعية المنظمة وأفقدتها قدرتها على إعادة تجسيد دورها التاريخي كمظلة جامعة.

في حين أوضح أسعد عبد الرحمن أن منظمة التحرير الفلسطينية "فقدت مؤسساتها وجودها الفعلي ودورها المؤثر (سابقا). غير أن الفترة الراهنة شهدت -نتيجة الضغوط الإسرائيلية والغربية- مزيدا من هزال دور المنظمة لمصلحة السلطة الوطنية الفلسطينية التي تغولت كثيرا، فأصبحت تتجاوز جميع مفاصل (المنظمة)، بما في ذلك لجننتها التنفيذية، كون (السلطة) تستحوذ على كل دعم عربي ودولي، الأمر الذي جعل المؤسسات تخضع لها (عمليا: للحكومة) بشكل مباشر مقرون بحالة من الاحتكار للمنظمة. وللأسف، فإنه ومنذ تأسيس (السلطة) اتضح دورها المرسوم لها بالتحديد، وهو: إدامة حالة المفاوضات التي حقق خلالها الاحتلال ما نراه واقعا على الأرض اليوم... تحت وطأة الضغوط الإسرائيلية والغربية، وتحديد الأيركية، مارست كل من قيادة المنظمة والسلطة -ولسنوات- سياسة إحلال السلطة بدلا من المنظمة التي جمدت دوائرها ومؤسساتها، حتى إن ميزانيتها عبر الصندوق

⁸ علي موسى. "توطئة تحليلية حول إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية". "تحليل تاريخي لمسار السلطة الوطنية الفلسطينية وتحولاتها منذ عام 1988...". "مخرجات ومدخلات مؤتمر: تحديات في علاقة النظام السياسي الفلسطيني. تشرين الثاني. 2024. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح. 2024: ص 7-

القومي الفلسطيني بانتت بندا في ميزانية حكومة رام الله، وتابعة لها كما هو شأن الرواتب الأخرى في (السلطة)، مؤثرة في قراراتها ونتائج اجتماعاتها".⁹

لقد تشكلت السلطة بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني، وبقيت العلاقة بالمنظمة ملتبسة باستثناء القرارات العامة. وكثير من دوائر المنظمة تعطلت، وفي مقدمتها الدائرة السياسية وعلاقتها باللجنة التنفيذية، وبالسفارات والمكاتب التمثيلية، إضافة إلى وجود دوائر أخرى بالاسم فقط وعلى الورق. وهناك أعضاء في اللجنة التنفيذية لا دور لهم، ولا يشعرون بأنهم شركاء حقيقيون في القرار السياسي وفي تطبيقه العملي، سواء في دوائر المنظمة ومؤسساتها، أو في مؤسسات السلطة.¹⁰

إن أزمة النخبة السياسية الفلسطينية تتعكس بشكل جوهري في مفاصل الاجتماع الفلسطيني؛ ويرى علي الجرباوي أن النخبة بإمكانها أن تكون رافعة للمجتمع ودافعه لتغيير آلياته وأدواته القديمة واستبدالها، وعلى النخبة الفلسطينية أن تجد وتجتهد في عمل الكثير في مجال التغيير الذاتي، عندئذ قد تكون للديمقراطية إمكانية فلسطينية.¹¹ وقد أشار هلال إلى أن النخبة السياسية الفلسطينية في مأزق حقيقي بفعل تداخل عدة عوامل وتجاوزها، يتصل بعضها بقدرات النخبة (القيادية والتمثيلية والتعبوية والكفاحية).¹² وهذا يقودنا إلى القول إن أزمة المنظمة مرتبطة بأزمة النخبة السياسية الفلسطينية، وهذا ينعكس بشكل أساسي في مبنى الاجتماع السياسي الفلسطيني، وضعف مكونات الحقل السياسي الفلسطيني ينعكس بشكل جوهري على المبنى العام للحقل السياسي، وعلى أكبر مكوناته وهو المنظمة.

كما يرجع باسم الزبيدي بعض الإشكاليات السياسية إلى الثقافة السياسية؛ فالثقافة السياسية الفلسطينية التي تبلورت في ظل السلطة الفلسطينية هي في كثير من جوانبها امتداد للثقافة والتقاليد السياسية التي أثرت في الحركة الوطنية الفلسطينية قبل نشوء السلطة الفلسطينية. وتتسم الثقافة السياسية الفلسطينية بوجود نظام سياسي أبوي يقوم على عظمة الحاكم وبأس أهل السلطة

⁹ أسعد عبد الرحمن. "منظمة التحرير الفلسطينية وشرعية التمثيل الوطني". مدونة فلسطين الميدان - مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

<https://www.palestine-studies.org/ar/node/1635827>. 2014/11/21

¹⁰ المصدر السابق.

¹¹ علي الجرباوي. البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

1999: ص 113.

¹² جميل هلال. إضاءات على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2013: ص 7-8.

الفلسطينية ويعزز احتكار القرار ويقوم على الشخص بدلا من المؤسسة وحكم القانون. ويغلب النظام السياسي ثقافة سياسية تهتم بالأمر الآني على الأمور الاستراتيجية، أما بخصوص أنساق التنشئة والتعبئة والمشاركة السياسية السائدة، فتمثل في استئثار الحزب الحاكم وهيمنته على الحياة السياسية والاعتدال الديمقراطي.¹³ هذه الثقافة السياسية تسربت من مبنى المنظمة إلى مبنى السلطة، وأصبحت سمة من سمات الحقل السياسي الفلسطيني.

إن قراءة باسم الزبيدي للثقافة السياسية الفلسطينية تعتبر تحليلا مهما لجذور المعضلات السياسية في الواقع الفلسطيني، إذ ربط بين استمرار السمات الأبوية والشخصية في الحكم، وبين ضعف المؤسسة والانغلاق السياسي. ومن اللافت في أطروحاته تسليطه الضوء على انتقال هذه الثقافة من منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية، ما يدل على أن الإشكال ليس مجرد نتاج لمرحلة ما بعد أوسلو، بل هو امتداد لتراكم تاريخي طويل. مع ذلك، فإن هذا الطرح، رغم قوته التحليلية، إلا أنه يغلب البعد الثقافي على حساب البعد البنوي والسياسي، إذ لا يمكن فصل تكلس النظام السياسي الفلسطيني عن السياقات الموضوعية التي تشمل الاحتلال، والانقسام، وأزمات الشرعية والتمثيل. كما أن التركيز على (الأبوية) و(الشخصنة) قد يغفل بعض مظاهر التنوع والتعدد التي كانت قائمة في بعض مجالات العمل السياسي الفلسطيني. بالتالي، فإن الثقافة السياسية، وإن كانت عاملا مهما، لا يمكن اعتبارها العامل الوحيد المفسر لأزمة النظام السياسي، بل هي جزء من منظومة أوسع تشمل البنى والمؤسسات والعلاقات الداخلية والخارجية.

في مقابلة مع عصام العاروري، يسلط الضوء على التحولات السياسية والتنظيمية التي عصفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وأثرت في موقعها ودورها التمثيلي، قائلا: "لا يختلف اثنان على الدور الذي لعبته المنظمة وإبرازها للهوية والكيانية الفلسطينية عندما كانت غائبة، وقد قيل إن المنظمة هي الوطن المعنوي للفلسطينيين عندما كانت في الخارج، لكن المنظمة مرت في أزمة وهي التي دفعتها إلى مسار أوسلو، وكانت الأزمة بداية مرحلة عربية جديدة بعد العدوان على العراق حيث نشأ نظام عربي جديد، مع انهيار المعسكر الشرقي حليف المنظمة، كانت المنظمة ضمن المعسكر المهزوم وكان علينا أن ندفع ثمنا، فدفعت المنظمة إلى

¹³ باسم الزبيدي. الثقافة السياسية الفلسطينية. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2003: ص 86-

مسار أوسلو. وكانت السلطة وليدة أوسلو، وفي حينها كادت المنظمة تغادر مواقعها في المنطقة وتم حصارها ماليا".¹⁴ ويرى العاروري أن اتفاق أوسلو لم يكن حلا لمشكلة الشعب الفلسطيني، بل جاء كحل لأزمة نخبة المنظمة في الخارج، ما أدى إلى أن ترث السلطة الفلسطينية شرعية المنظمة وكذلك أزماتها البنوية، قائلا: "لولا ولادة السلطة من رحم المنظمة لما قبلت، فقد أخذت شرعية من المنظمة، كذلك ورثت أمراض المنظمة، ومن تلك السمات التي ورثتها السلطة المحسوبيات وشراء الذمم وممارسات سلبية وجاءت تركيبة السلطة مماثلة لتركيبية منظمة التحرير".¹⁵ يعكس هذا التحليل نقدا بنيويا لعلاقة الوراثة المؤسسية والسياسية بين المنظمة والسلطة، وي طرح تساؤلات حول مدى قدرة هذه البنية على تمثيل الشعب الفلسطيني في ضوء التحولات الإقليمية وتآكل الشرعيات التاريخية.

يحاول العاروري أن يوصف حال السلطة التي ولدت بطريقة قيصرية، بحكم ظروف وعوامل إقليمية ودولية وضغوطات مورست على المنظمة، وهذا أكسب السلطة سمات وصفات متأصلة في بنية تفكير المنظمة وفي هيكلها وشبكة علاقاتها، وطرق إدارتها وعملها. لكن لا تتوقف مشكلة السلطة عند هذا الحد إنما يراها البعض مشكلة في الغاية السياسية من وجودها، التي تتمثل في التحول إلى دولة فلسطينية. وهذا ما حاول قوله ساري عرابي، بأن مشكلة السلطة الفلسطينية مرتبطة بانسلاخها عن برنامج التحرر الوطني، وقد فقدت السلطة مبررات وجودها السياسي، كون مهمتها الوصول إلى الدولة وهذه المهمة لم تنجز.

يقول ساري عرابي إن المشكلة ليست في إضعاف السلطة الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، إنما مشكلة السلطة منذ عام 2000 وما تلا ذلك، حيث تم تفرغها من كونها جزءا من حركة تحرر وطني ممثلة بالمنظمة وحركة فتح التي تقودها، وكانت السلطة وعدا سياسيا من القيادة السياسية لمنظمة التحرير، على أن تتحول السلطة من مرحلة مؤقتة وحكم ذاتي إلى دولة فلسطينية على أراضي 1967، وهذا انتهى مع فشل مفاوضات كامب ديفيد، والانتفاضة الثانية، وانتهاج أساليب دموية ضد الشعب الفلسطيني، عندما اجتاحت أريئيل شارون مناطق (أ) وألغى صلاحيات السلطة فيها، قد انتهت السلطة الفلسطينية بوصفها وعدا سياسيا من منظمة التحرير للشعب الفلسطيني بأن تتحول إلى دولة، وانتهت المرحلة الانتقالية دون أن تحقق المفاوضات حلا نهائيا، لم تتفق المنظمة والكيان الإسرائيلي على الحل الدائم، واستمرار السلطة في مشروعها هو مشروع فاشل. ويريد الاحتلال

¹⁴ عصام العاروري. مقابلة شخصية. رام الله. 2025/7/4.

¹⁵ المصدر السابق.

الإسرائيلي أن يفرغ السلطة من كونها جزءا من الكيانية الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني.¹⁶ وعلى الرغم من تأكل الغاية السياسية من وجود السلطة؛ إلا أن الفلسطينيين يشخصون أزمته كأزمة سياسية يمكن تجاوزها عبر إعادة المكانة السياسية للمنظمة وأن تتحول السلطة إلى جسم خدماتي تمثيلي.

يرى خليل شاهين أن السلطة أكلت المنظمة، وأصبحت هناك مشكلة في ممثل الشعب الفلسطيني، من هو؟! هل المنظمة أم السلطة أم الدولة؟! وهذا ضرب جزءا جوهريا من المنظمة؛ وهو مسألة التمثيل كون المنظمة كانت تمثل الفلسطينيين، ومن المهم أن تستعيد المنظمة دورها كمثل للفلسطينيين في كل مكان، وأيضا الحفاظ على الطابع الجبهوي لمنظمة التحرير كائتلاف يتيح توافقا على القضايا السياسية والبرنامج السياسي، وهذا ما تم ضربه، ما أضر بالعلاقات الوطنية.¹⁷ ويتفق مع هذا الطرح ما قاله إبراهيم ربيعة بضرورة إعادة الوظيفة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في حين تبقى السلطة الفلسطينية جسما خدماتيا يعنى بالشؤون الحياتية واليومية، وتعود المنظمة إلى وظيفتها السياسية الأساسية.¹⁸

بينما يشخص عمر عساف إشكالية المنظمة بغياب الديمقراطية عنها، واعتماد نظام الكوتا، وهذا قد أضعف المنظمة وخلق أسسا للفردية، وغياب العملية الديمقراطية له مبررات بتعذر إجراء الانتخابات، كانت المنظمة تعمل نيابة عن الشعب، وكانت الاتحادات الشعبية تمثل الشعب سياسيا ومن أجل الدفاع عن التمثيل السياسي والقضية الوطنية على حساب الجانب المهني، الذي له علاقة باحتياجات المواطن، وعند تأسيس السلطة همشت المنظمة.¹⁹

يتفق عدد من المبحوثين وتشخيص الخبراء في عدد من الأدبيات أن هناك إشكالية في الكيانية الفلسطينية، وفي طبيعة العلاقة بين السلطة والمنظمة، وهذا خلق إشكالية في التمثيل الفلسطيني، ويرى جزء منهم أن الحل مرهون بإعادة تنظيم العلاقة بين السلطة والمنظمة، وذلك يكون بتحديد طبيعة وظيفة السلطة كجسم خدماتي، مقابل أن تتولى المنظمة الوظيفة السياسية لتمثيل الفلسطينيين وتحقيق مطالبهم الأساسية.

¹⁶ ساري عرابي. مقابلة شخصية. رام الله. 2024/6/18.

¹⁷ خليل شاهين. مصدر سابق.

¹⁸ إبراهيم ربيعة. مقابلة شخصية. رام الله. 2025/7/3.

¹⁹ عمر عساف. مصدر سابق.

ثالثاً. واقع الحقل السياسي: النهوض بالكيان الفلسطينية كمرج من الأزمات

يوصف جميل هلال ملامح الحقل السياسي الفلسطيني بعد أوسلو بقوله: نشأ في الحقل السياسي الفلسطيني نظام سياسي جديد له تنظيمه الحاكم، وأحزاب وتنظيمات معارضة. وهناك صراع بين أحزاب السلطة والمعارضة، ودخل الحقل لاعيون سياسيون جدد؛ واختفت تنظيمات سياسية تشكلت في السابق امتداداً لأنظمة عربية، وضعف تأثير تنظيمات أخرى، وتلاشى دور مؤسسات منظمة التحرير، وتراجع دور تجمعات الشتات الفلسطيني، إلا أن الحقل الجديد ورث ثقافة سياسية تعطي التعددية الحزبية والتنظيمية والفكرية قيمة إيجابية. لكن هيمنة ثقافة سياسية ديمقراطية الميول والاتجاهات ليست شرطاً كافياً لقيام نظام ديمقراطي؛ لكنها ثقافة لم تعطل تطور العلاقات الزبائنية. كما أن تضاريس الحقل السياسي والتحويلات التي شهدتها الحقل الاجتماعي، تطرح احتمالات قيام اصطفاقات اجتماعية وسياسية جديدة. وتطرح زيادة في محاولات صوغ مؤسسات المجتمع المدني وفق رؤية السلطة الفلسطينية. كما برز تيار ديني سياسي ذو قاعدة جماهيرية، ومن جهة أخرى بات هذا الطرف لاعباً في الحقل السياسي الوطني المتمحور حول مشروع الدولة، كما باشرت النخبة التكنوقراطية الأمنية المتنفة في السلطة بناء نفوذ اقتصادي ملموس لها. وبرزت في الجانب الآخر تمللات احتجاجية لفئات وشرائح اجتماعية شعرت بالغبن أو بالتهديد (التحركات الطلابية، وإضراب المعلمين). وتراجع نفوذ المعارضة العلمانية واستمرت عملية شردمتها.²⁰

يقول عمر حسن عبد الرحمن: يواجه الفلسطينيون وحركتهم الوطنية قوى مترافقة ضدهم، وعلى الفلسطينيين ترتيب أوضاعهم الداخلية بما فيها إعادة بناء أدوار مؤسساتهم ومسؤولياتها بعيداً عن اتفاقية أوسلو، وتوفير قيادة موثوقة من خلال المصالحة والانتخابات والإصلاح، وتحديد العلاقة مع إسرائيل.²¹ إن عملية الإصلاح الداخلي الفلسطيني وتحديد العلاقة مع إسرائيل، يعيدان ترتيب أولويات المؤسسات الفلسطينية برؤية وطنية مقاومة ويعززان صمودها الداخلي والخارجي.

²⁰ جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. ط 2. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2006، ص 264-266.

²¹ عمر حسن عبد الرحمن. من الالتباس إلى الوضوح: ثلاث ركائز لإعادة إحياء الحركة الوطنية الفلسطينية. دم: معهد بروكنجز. موجز السياسة ديسمبر 2019: ص 3.

كما يرى أسعد عبد الرحمن "ضرورة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير والفصل بين رئاسة السلطة والمنظمة وبين مؤسساتها أيضاً، وتحديد صلاحيات دوائر المنظمة وتفعيلها، بما يتماشى مع منهجية الفصل بين السلطات، والتأكيد على دور الأجيال الشابة في إعادة البناء"،²² وطرح معين الطاهر أن تفعيل المنظمة يتطلب إعادة تنشيط المنظمات الشعبية وتوحيدها، واختيار الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده ممثليه، وهذا يمثل أساساً قوياً لتفعيل المنظمة وتنشيط الحركة الوطنية الفلسطينية برمتها ويعمل على تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني على أساس شعار المنظمة الرئيسي "وحدة وطنية، تعبئة قومية، تحرير".²³

في حين شدد نبيل السهلي على أنه "لا يمكن أن تكتمل دائرة المصالحة الحقيقية، وتفعيل دور منظمة التحرير وضخ دماء جديدة فيها، من دون مشاركة واسعة من الغالبية الصامته من الفلسطينيين في الداخل والشتات في المهاجر القريبة والبعيدة، ونقصد بالقوة الصامته الفعاليات السياسية والاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين. وبذلك يمكن الحديث عن إمكانية القيام بدور فعال لمنظمة التحرير وأطرها ودوائرها ومؤسساتها المختلفة، لجهة الحفاظ على الثوابت والهوية الوطنية ونيل الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية".²⁴ وهذا ربما ينسجم مع طرح خليل شاهين الذي يرى أن النهوض يكون عبر تفعيل دوائر منظمة التحرير المختلفة، وأهمها الدائرة الثقافية التي تمثل كل الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم في الداخل وفي الشتات.²⁵ ويشدد عدد من المتابعين والناشطين في الحقل السياسي الفلسطيني على ضرورة إعادة المكانة للمنظمة بحيث تكون ممثلة لكل قطاعات الشعب، وهذا يتطلب مؤسسات الشعب الفلسطيني سواء الاتحادات والنقابات وغيرها.

²² أسعد عبد الرحمن. مصدر سابق.

²³ معين الطاهر. "كيف نعيد بناء منظمة التحرير الفلسطينية". العربي الجديد. 18 يوليو 2024. <https://2u.pw/31eN9>.

²⁴ نبيل السهلي. "أهمية تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها ودوائرها المختلفة". القدس العربي. 16 فبراير 2020.

<https://2u.pw/AV7W8>

²⁵ خليل شاهين. مصدر سابق.

رابعاً. خارطة طريق: قراءات متنوعة في سبل الإصلاح

تمر القضية الفلسطينية بتحديات غير مسبوقة، تقامت في ظل الانقسام الداخلي، وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية، الجهة التي مثلت الكيانية السياسية للشعب الفلسطيني في الداخل والشثات. وهنا نتناول آراء عدد من القادة السياسيين الفلسطينيين والخبراء والباحثين حول سبل إصلاح وتفعيل المنظمة، في سياق البحث عن إعادة تعريف المشروع الوطني، وتجاوز حالة الجمود السياسي والشرذمة. وتبرز ما بين الطرح البنيوي والتنظيمي، والموقف من وظيفة السلطة والمنظمة، ملامح خارطة طريق لاستعادة المنظمة كمرجعية وطنية موحدة تمثل الفلسطينيين، وتعيد توجيه النضال الوطني نحو هدفه التحرري.

يقول جميل هلال إن إنقاذ الوضع الفلسطيني من مخاطر التمزق والحرب الأهلية يكون عبر أداة مجتمعية بناءة، والأداة المرشحة لذلك هي القوى والأحزاب والهيئات والشخصيات الديمقراطية والتقدمية شريطة أن تلتقي على برنامج موحد وتعرش على إطار تنظيمي جامع.²⁶ وهذا يقودنا إلى القول إن الأحزاب هي العمود الفقري لأي إصلاح داخل الحقل السياسي الفلسطيني، ويمثل نهوض الأحزاب نقطة أساسية في نهوض الحقل السياسي الفلسطيني، وسواء بالانتخابات أو بالتوافق بين الأحزاب يمكن إصلاح منظمة التحرير، بعد كل ما أنتجته حالة التشرذم والانقسام من خسائر سياسية ومعنوية.

خلص سلطان ياسين في دراسته حول تكلفة الانقسام في المجال الاجتماعي والثقافي إلى عدد من النتائج أهمها: نشوء فئات وجماعات جديدة لها مصلحة في إدامة الانقسام، الأمر الذي يقلل من فرص تحقيق الوحدة الوطنية والمجتمعية، وضعف التماسك الاجتماعي بسبب المشاكل الاجتماعية والفردية الناتجة عن الانقسام والحصار وانسداد الأفق السياسي، وتراجع بعض القيم الوطنية مثل الولاء والانتماء والتسامح واحترام الكرامة الإنسانية، وغياب المشروع الثقافي الموحد وظهور تباينات ثقافية ما بين قطاع غزة

²⁶ جميل هلال. "مداخلة حول إشكالات مؤسسة الديمقراطية في الحياة العامة الفلسطينية". مجموعة مؤلفين. الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1995: ص 102.

والصفة الغربية، وتزايد ولادة هويات فرعية وبديلة نتيجة تلك الهويات، وتراجع المشاركة في الفعاليات الوطنية واقتصار هذه المشاركة على النخب الاجتماعية والسياسية، وتراجع المهتمات الموكلة للثقافة الفلسطينية.²⁷

في ظل حالة الانكشاف والانقسام والشرذمة، تبقى الوحدة هي المخرج الوحيد للفلسطيني، تقول تحرير الأعرج "إن الوحدة الفلسطينية كشرط أساسي للبقاء أمر مهم جدا، فإذا لم يتم تحقيق الوحدة الآن، فإنها ستفقد قيمتها في المستقبل، وانتصار القضية الفلسطينية يتطلب العمل المشترك لمواجهة التحديات الراهنة، والانتصار لعدالة القضية عبر تحرك موحد وشامل".²⁸ وكانت الوحدة الوطنية نقطة أساسية في فقه منظمة التحرير التي تحاول في غالبية المحطات التاريخية الحفاظ على الوحدة بين الفصائل وتحقيق الإجماع السياسي.

يقول جهاد حرب: خلال العقدين الأخيرين، جرت تحولات في النظام السياسي الفلسطيني، التحول الأول هو حصول دولة فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة منذ 2012، وتمثل في تغيير اسم السلطة الفلسطينية إلى اسم دولة فلسطين في المؤسسات الرسمية، والتحول الثاني تمثل في حل المجلس التشريعي وهذا غير طبيعة النصوص التشريعية، وتغلقت القرارات بقانون التي تستند إلى النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما عزز مكانة المنظمة كإطار قانوني وتشريعي أعلى.²⁹ وهذا مرتبط بلحظة فوز حركة حماس عام 2006 في الانتخابات، حيث كان هناك توجه من قبل قيادات حركة فتح باستعادة دور المنظمة، وبعد حل المجلس التشريعي تم اللجوء إلى المنظمة كمشرع ومخلص سياسي؛ وهذا الاستعمال السياسي للمنظمة مرهون بمكانة

²⁷ سلطان ياسين. "تكلفة الانقسام وأثره في المجال الاجتماعي الثقافي: تراجع المجموعة الاجتماعية وسيادة الفردية". جهاد الرنتيسي وآخرون. **كلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين**. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية. 2017: ص 120-121.

²⁸ تحرير الأعرج. "القضية الفلسطينية تمر بأخطر لحظة تاريخية منذ النكبة ما يتطلب الوحدة وبذل الجهود لمواجهتها". **مخرجات ومداخلات مؤتمر: تحديات في علاقة النظام السياسي الفلسطيني. تشرين الثاني. 2024**. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية-مفتاح. 2024: ص 5.

²⁹ جهاد حرب. "تحولات في النظام السياسي الفلسطيني وخيارات تجسيد الدول في ظل المتغيرات". **مخرجات ومداخلات مؤتمر: تحديات في علاقة النظام السياسي الفلسطيني. تشرين الثاني. 2024**. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية-مفتاح. 2024: ص 11.

المنظمة التاريخية لدى الفلسطينيين، ما سمح لقيادات فتح والسلطة الفلسطينية بالتعاطي مع المنظمة بشكل نفعي ومصلي أحيانا.

يرى أحمد أبو هولي رئيس دائرة شؤون اللاجئين والمغتربين في منظمة التحرير أن إصلاح المنظمة ضروري، لكنه "يتطلب موقفا حقيقيا من كل الفصائل بضرورة الانخراط داخلها، والابتعاد عن الانقسام الفلسطيني الذي أنهك كاهل شعبنا وقضيتنا، وتفعيل مؤسسات المنظمة السياسية والتنفيذية، باعتبارها تمثل القيادة الفعلية للمشروع الوطني الفلسطيني. وثمة مسألة أخرى، إن تقوية وتمكين المنظمة ضرورة وطنية في ظل الاستهداف الذي تقوم به إسرائيل لبنية وهياكل السلطة الوطنية الفلسطينية، فالمنظمة هي المرجعية لكل المؤسسات بما فيها السلطة، وهذا يتطلب استراتيجية جديدة مبنية على تفعيل كافة دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز دورها السياسي في مختلف المجالات - كل حسب اختصاصه - هو إحدى ركائز صمودنا السياسي، وضمان لاستمرار دور المنظمة كصمام أمان لوحدة الشعب الفلسطيني أينما وجد، وصوت نضاله المشروع في كافة الساحات الدولية".³⁰

يستمر في طرحه ويقول: "النهوض بالحالة السياسية الفلسطينية يمر عبر تفعيل المشروع الوطني برؤية نضالية موحدة تتجاوز واقع الانقسام، وتعزز الشراكة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتستند إلى مقاومة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض الأمر الواقع وتصفية الحقوق. ونؤكد على أهمية إعادة الاعتبار للمشروع الوطني من خلال: تمتين الجبهة الداخلية وتوسيع مظلة التمثيل الوطني تحت راية منظمة التحرير، وتصعيد المقاومة الشعبية في وجه الاحتلال والاستيطان، وتوسيع دائرة الاشتباك السياسي مع الاحتلال في الساحات الدولية، وتعزيز المكانة القانونية لدولة فلسطين وملاحقة الاحتلال على جرائمه، وتعزيز العلاقات مع العمق العربي والإسلامي والدولي، والاستثمار في التضامن العالمي مع قضيتنا العادلة، والاستثمار في طاقات الشباب الفلسطيني، من أجل بناء جيل قادر على مواصلة المسيرة وتحمل المسؤولية الوطنية".³¹

بينما قال ساري عرابي إن الحل الوحيد لتقوية المنظمة وأن تكون ممثلة سياسيا لكل الفلسطيني "عبر الخروج من المسار الذي لم ينجح وهو مسار التسوية، والخروج من الأساليب السياسية التي أدت إلى تفرغ السلطة الفلسطينية من كونها وعدا سياسيا، والابتعاد عن الأساليب التي أضعفت السلطة الفلسطينية، وجزء من ذلك متعلق بالاحتلال الذي رفض القيام بالتزاماته ولم يعط

³⁰ أحمد أبو هولي. مقابلة شخصية. رام الله. 2025/7/7.

³¹ المصدر السابق.

الشعب دولة، وجزء من سياسات المنظمة التي أضعفت تمثيل المنظمة لصالح السلطة التي تقوم بأدوار المنظمة، وعلى مستوى تمثيل الشعب الفلسطيني وإدارته، فالذي يدير الشأن الفلسطيني هو السلطة، والمنظمة أصبحت هيكلًا له شرعية تاريخية وتمثيلية، لكن من حيث مفاعيل الواقع، ليس لها دور، والخروج من مشروع التسوية ليس تفكيك السلطة، وإنما تحويلها إلى جهاز إداري محلي يتابع قضايا (الاقتصاد، والصحة، والتعليم) حتى لا يقع الفلسطينيون بالفوضى ولقطع الطريق على البدائل غير الوطنية التي تحاول إدارة الشعب الفلسطيني، وتعود الوظيفة السياسية والنضالية إلى منظمة التحرير، وهذا غير ممكن دون الاعتماد على الوحدة الوطنية، وهذا له ثمن كبير ولن يكون مرضيا للاحتلال، إرجاع الوظيفة السياسية والنضالية للمنظمة والسلطة إدارة محلية وذاتية، والاستناد إلى وحدة وطنية ينبثق عنها برنامج نضالي وطني تجمع عليه القوى الكبرى: فتح وحماس والجهاد الإسلامي وغيرها من الفصائل، وإعادة تفعيل القوى الشعبية.³²

إن تعزيز الكيانية الفلسطينية لا يتم عبر السلطة الفلسطينية؛ كونه لا توجد فيها ملامح الكيانية الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني، وبسبب وجود الاحتلال، ستبقى السلطة الفلسطينية مكبلة ومقيدة في هذا المجال، حيث لا يمكنها أن تتولى التمثيل. إن تعزيز الكيانية الفلسطينية يكون من خلال المنظمة التي تتحرر من سيطرة الاحتلال على واقع الفلسطينيين، والمنظمة التي تعيد الاعتبار للشتات الفلسطيني في إطار تعزيز الهوية الفلسطينية واستثمار طاقات الشتات في مسار النضال الفلسطيني وعدم حصر النضال الفلسطيني في إطار الأراضي المحتلة. بالإضافة إلى الاستثمار في كون منظمة التحرير معترفًا بها عربيًا ودوليًا، على أن تتولى منظمة التحرير مهمة التخطيط ووضع البرامج للسلطة.³³ تمر القضية الفلسطينية بتحديات غير مسبوقة، تفاقمت في ظل الانقسام الداخلي، وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية، الجهة التي مثلت الكيانية السياسية للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات. وهنا نتناول آراء عدد من القادة السياسيين الفلسطينيين والخبراء والباحثين حول سبل إصلاح وتفعيل المنظمة، في سياق البحث عن إعادة تعريف المشروع الوطني، وتجاوز حالة الجمود السياسي والشرذمة. وتبرز ما بين الطرح البنوي والتنظيمي، والموقف من وظيفة السلطة والمنظمة، ملامح خارطة طريق لاستعادة المنظمة كمرجعية وطنية موحدة تمثل

³² ساري عرابي. مصدر سابق.

³³ المصدر السابق.

الفلسطينيين، وتعيد توجيه النضال الوطني نحو هدفه التحرري. ويتضح أن هناك حالة من اليقين في أن المنظمة هي الجسم السياسي الأهم الذي يمثل الفلسطينيين ويعبر عن مصالحهم، وأن السلطة مقبولة في دورها الإداري والخدمي.

هذا يستدعي نقاش الموضوع من جانب آخر مرتبط بطبيعة دور المنظمة على الرغم من مكانتها التاريخية، ويناقش ساري عرابي أن الواقع الفلسطيني يفترض أن يكون واقعا تحرريا وليس واقع دولة، والكل يجب أن تكون وظيفته خدمة المشروع الوطني الفلسطيني، ولدينا مشكلة في تعريف المشروع الوطني بشكل فضفاض دون تحديد ماهيته، بالنظر إلى أن المفهوم محتكر من قيادة السلطة والمنظمة ضمن الواقع السياسي، ولكي نهض بالحالة السياسية، يجب أن نعرفها كحالة تحرر، فليست لدينا دولة كي يتم التنافس السياسي فيها، ويفترض أن المشروع الوطني تحرري وليس مشروع دولة، والنهوض بالحالة السياسية يكون عبر النهوض بالمشروع التحرري الفلسطيني، مع ضرورة الاستناد إلى وحدة وطنية للنهوض بالحالة السياسية التي هي مشروع تحرر وطني، وهنا نحتاج إلى برنامج وطني، وحصر وظيفة السلطة بالوظيفة السياسية له تبعات، كون المشروع التحرري له أثمان تقع على عاتق الشعب الفلسطيني. ليس أمام الشعب الفلسطيني إلا هذا السبيل للخروج من هذه الحالة.³⁴

بينما ركز خليل شاهين على مسألة إعادة النظر في صيغة دوائر المنظمة، واستعادة دور المنظمة السياسي من السلطة، مع إعادة بناء المنظمة عبر انتخابات الاتحادات والنقابات وتفعيلها، مع إعادة النظر في الفكر السياسي الفلسطيني، وتولي المهام السياسية للمنظمة عبر تفعيل دوائرها، وأهمها الدائرة الثقافية التي تعبر عن الهوية الفلسطينية لكل الفلسطيني.³⁵ لقد ركز خليل شاهين على أهمية البناء التنظيمي والثقافي والسياسي للمنظمة حتى تكون قادرة على النهوض بمهامها وليس مسألة إصلاح شكلي.

يرى عمر عساف أن إصلاح المنظمة لا يكون بالقرارات، حتى دخول حماس والجهاد وفق نظام الكوتا، وعودة الشعبية إلى المنظمة في ظل الكوتا ونظام المحاصصة، هذا لن يقرب المنظمة من الشعب الفلسطيني. نحتاج للعودة إلى الجذور، إلى ميثاق المنظمة الأساسي لعام 1968، وهذا يشكل وثيقة سياسية، والعودة إلى تفعيل النظام الخاص بانتخابات محلية وطنية وقيام انتخابات مباشرة للمجلس الوطني، فهناك غياب للانتخابات من 1964 حتى اليوم. إن اتفاق بكين نص على انتخابات المجلس

³⁴ المصدر السابق.

³⁵ خليل شاهين. مصدر سابق.

الوطني، والعمل على مسارات الإغاثة والإعمار والانتخابات. وهناك استحالة لإصلاح المنظمة في ظل وضعها الحالي في ظل حكم الفرد الواحد وتعطيل المنظمة وهيئاتها، والديمقراطية تكون عبر الضغط الشعبي، ونحتاج إلى عودة المنظمة إلى الشعب، كونها البيت المعنوي ومطلوبا المحافظة عليها.³⁶

يرى أحمد جميل عزم أنه لا توجد تعقيدات في تفعيل المنظمة، فالقضية سهلة وكل المهمات الأخرى معطلة بسببها، والعائق الوحيد أمام الإصلاح هو القيادة الفلسطينية، التي لا تريد أي مشاركة في صنع القرار، فاجتماعات اللجنة التنفيذية تكون بدون الرئيس وتأخذ صفة مشاورات. وتكون عملية التفعيل عبر قرار سياسي بالتفعيل، تفعيل النظام الأساسي للمنظمة وانتظام الانتخابات وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني وتجديد عضوية المنظمة من خلال انتخابات المنظمات الشعبية، وضم الفصائل مثل حماس والجهاد يمكن أن يكون عبر الاتحادات. أما المسار الثاني لتفعيل المنظمة، فمتفق عليه بين الفصائل الفلسطينية منذ عام 2019، بالذهاب إلى انتخابات قائمة نسبية كاملة على مستوى الوطن، وتكون هناك حصة للشباب وحصة للداخل. نحن بحاجة إلى إعادة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى مسارها الصحيح وتفعيلها.³⁷

وتقول ماجدة المصري إن الإصلاح يكون عبر معالجة الانقسام السياسي الفلسطيني، ومعالجة الأزمة الداخلية للمنظمة والنظام السياسي، وقد طرحت الجبهة الديمقراطية عددا من المبادرات للمعالجة، كان آخرها اجتماع بكين، الذي أكد أن منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد، وجميع الفصائل، وعددها 14، بمن هم خارج المنظمة، حماس والجهاد، متوافقون على هذه المسألة، البرنامج النضالي، الدولة، وتقرير المصير، والعودة، كل أشكال النضال التي أتاحتها القانون الدولي يمكن للفلسطينيين استخدامها. أما بخصوص آلية التنفيذ، فتكون عبر الدعوة إلى اجتماع الإطار القيادي المؤقت ويرأسه أبو مازن والأمناء العامون للفصائل واللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني، من أجل العمل على تحضير انتخابات المجلس الوطني، ويجري التوافق على نتائجه التنظيمية والسياسية مع المطالبة باجتماع المجلس المركزي التوحيدي، وعقد دورة استثنائية للمجلس المركزي تدعى لها جميع الفصائل، ويجري التوافق مسبقا على نتائجها السياسية والتنظيمية بما فيها الفصائل المقاطعة والتي خارج المنظمة، وانتخاب لجنة

³⁶ عمر عساف. مصدر سابق.

³⁷ أحمد جميل عزم. مقابلة إلكترونية. قطر. 2025/6/29.

تنفيذية، واللجنة التنفيذية تعالج موضوع الانقسام، وتشكيل حكومة توافق وطني توحد شطري الوطن وتدعو لانتخابات تشريعية ورئاسية ووطنية.³⁸

يستند طرح المصري إلى فكرة اتفاق بكين عام 2024 الذي حدد بشكل واضح آليات إعادة إصلاح منظمة التحرير، التي تمثلت في ثماني نقاط، هي:

1. توحيد الجهود الوطنية لمواجهة العدوان الصهيوني ووقف حرب الإبادة الجماعية التي تنفذها دولة الاحتلال وقطعان المستوطنين بدعم ومشاركة الولايات المتحدة الأميركية، ومقاومة محاولات تهجير شعبنا من أرض وطنه فلسطين، وإجبار الكيان الصهيوني على إنهاء احتلاله لقطاع غزة وسائر الأراضي المحتلة والتمسك بوحدة الأراضي الفلسطينية بما يشمل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

2. ترحب الفصائل الفلسطينية برأي محكمة العدل الدولية الذي أكد عدم شرعية الوجود والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين وضرورة إزالته بأسرع وقت ممكن.

3. انطلاقاً من اتفاقية الوفاق الوطني التي وقعت في القاهرة بتاريخ 2011/5/4 وإعلان الجزائر الذي وقع في 2022/10/12، يجب الاستمرار في متابعة تنفيذ اتفاقيات إنهاء الانقسام بمساعدة الشقيقتين مصر والجزائر والأصدقاء في جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية وفق ما يأتي:

أ) الالتزام بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخصوصاً قراري 181، 2334 وضمن حق العودة طبقاً لقرار 194.

ب) حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وإنهائه وفق القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ونضالها من أجل تحقيق ذلك بكل الأشكال المتاحة.

³⁸ ماجدة المصري. مقابلة هاتفية. نابلس. 2025/7/9.

ج) تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة بتوافق الفصائل الفلسطينية وقرار من الرئيس بناء على القانون الأساسي الفلسطيني المعمول به، لتمارس الحكومة المشكلة سلطاتها وصلاحياتها على الأراضي الفلسطينية كافة بما يؤكد على وحدة الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، على أن تبدأ الحكومة بتوحيد المؤسسات الفلسطينية كافة في أراضي الدولة الفلسطينية والمباشرة في إعادة إعمار قطاع غزة والتمهيد لإجراء انتخابات عامة بإشراف لجنة الانتخابات الفلسطينية المركزية بأسرع وقت وفقا لقانون الانتخابات المعتمد.

د) وإلى أن يتم تنفيذ الخطوات العملية لتشكيل المجلس الوطني الجديد وفقا لقانون الانتخابات المعتمد، ومن أجل تعميق الشراكة السياسية في تحمل المسؤولية الوطنية، ومن أجل تطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تم تأكيد الاتفاق على تفعيل وانتظام الإطار القيادي المؤقت الموحد للشراكة في صنع القرار السياسي وفقا لما تم الاتفاق عليه في وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني الموقعة في 4 أيار 2011.

طرح إبراهيم ربايعة مسألة إصلاح المنظمة من خلال فصل العلاقة عن السلطة، على أن تكون المنظمة هي الممثل السياسي للفلسطينيين، والسلطة تتولى الجانب الخدماتي، وتحرر المنظمة من التبعية المالية للسلطة الفلسطينية، وتحرر كادر المنظمة من كادر السلطة، فلا يجوز أن يكون كادر المنظمة من العاملين في السلطة، والمطلوب كادر مستقل يعمل وفق احتياجات المنظمة، وتوسيع قاعدة التمثيل والتفعيل عبر الانتخابات ورفد المنظمة بكوادر جديدة، وتنشيط حضور المنظمة في الشتات وتفعيل العلاقة بين المركز والأطراف، وذلك يكون عبر توسيع مجلس وطني، وهذه الخطوة الفعلية تعنى بتوسيع التمثيل للمنظمة لأنه يصعب إجراء انتخابات في السنوات القادمة، وتكون هناك فرصة لإنعاش التمثيل من أجل الحفاظ على المنظمة، من خلال الاتحادات والنقابات وأجسام تمثيل تساهم في مشاركة الشتات، ومشروع قانون للانفصال المالي عن السلطة والعمل على إنعاش مصادر التمويل. إن ما نحتاجه هو إخراج المنظمة من قفص السلطة، والفصل بين المنظمة والسلطة.³⁹

فيما يرى بسام الصالحي أن المسألة هي "تطوير" المنظمة وليس إصلاح أو تفعيل، ويكون ذلك عبر وحدة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وأن تحدث تغييرات بنيوية في المنظمة حتى تواكب التطورات والمستجدات، والعمل على إجراء انتخابات

³⁹ إبراهيم ربايعة. مصدر سابق.

للمجلس الوطني تعكس حالة تمثيل انتخابي، وإعادة تشكيل المجلس الوطني من قبل القوى المختلفة، وتفعيل الاتحادات كونها مؤسسات المنظمة واختيار مؤسسات جديدة على ضوء الوضع التمثيلي في العالم، ومن خلال المبادرات الشعبية الضاغطة، يمكن أن تحفز الحالة وتدفع باتجاه تطوير المنظمة.⁴⁰ وهذا الطرح مرتبط بالتطوير، كون الصالحي وغيره من الفلسطينيين يخشون من تفكك المنظمة أو انزلاقها لرهانات سياسية قد تضعف المنظمة وتحول دون تطورها.

في حين يرى شادي الشرفا أن إصلاح المنظمة ممكن، لكنه يحتاج إلى إرادة سياسية من الجميع، وهناك نقاط اقتراب وتوافق فلسطيني تتمثل في إعلان القاهرة 2005، ووثيقة الأسرى 2006، فإصلاح المنظمة ضرورة وطنية من أجل الخروج من المأزق وويلات حرب الإبادة على غزة.⁴¹ كما يرى بلال الشوبكي أن إصلاح المنظمة بالألا يكون البرنامج السياسي للمنظمة والتزاماتها السياسية عتبة أساسية لدخول المنظمة، وإنما يتم الدخول إلى المنظمة ومن ثم يتم التوافق على البرنامج السياسي وخطط واستراتيجيات العمل.⁴²

خامسا. خارطة العمل والنهوض والسيناريوهات

يتضح من خلال مراجعة الأدبيات والمقابلات المتنوعة التي شملت ناشطين من مشارب مختلفة من الحقل السياسي الفلسطيني، أن هناك تعددا في مسارات إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية كما وردت في الورقة، ويمكن تلخيص أبرز تلك المسارات على النحو التالي:

1. ضرورة الفصل بين المنظمة والسلطة: إعادة بناء العلاقة بين المنظمة والسلطة، بحيث تستعيد المنظمة دورها السياسي، وتتحوّل السلطة إلى جسم خدماتي إداري يهتم بقضايا الحياة اليومية، وتتولى المنظمة الوظيفة السياسية. وإنهاء تبعية مؤسسات ودوائر المنظمة إداريا وماليا للسلطة، وهذا يعزز الفصل في العلاقة بين السلطة والمنظمة.

⁴⁰ بسام الصالحي. مقابلة هاتفية. رام الله. 2025/7/4.

⁴¹ شادي الشرفا. مقابلة شخصية. القدس. 2025/6/16.

⁴² بلال الشوبكي. مقابلة هاتفية. الخليل. 2025/6/16.

2. استعادة الوظيفة السياسية والنضالية والتمثيلية للمنظمة: إعادة تفعيل دور المنظمة كمثل سياسي جامع للفلسطينيين في الداخل والخارج، بحيث تتولى المنظمة المسؤولية السياسية عن الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده. وتصبح المنظمة هي مركز قيادة للمشروع الوطني التحرري الذي يجمع عليه غالبية الفلسطينيين.

3. إعادة بناء مؤسسات المنظمة: يتم ذلك إما بإجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، أو تشكيله عبر التوافق الوطني والفصائي في حالة تعذر إجراء الانتخابات. كما يمكن بناء المنظمة عبر تفعيل الدوائر المعطلة للمنظمة، مثل الدائرة السياسية والثقافية، وانتخابات الاتحادات والنقابات التي في مجملها تخدم عملية إصلاح وتطوير المنظمة.

4. تعزيز التمثيل الوطني الجامع: إشراك جميع القوى الفلسطينية، بما فيها حماس والجهاد الإسلامي، في المنظمة وفق توافق وطني وليس اشتراطات مسبقة، وتفعيل الاتحادات الشعبية والنقابات باعتبارها أدوات تمثيلية حيوية.

5. إعادة بناء البرنامج الوطني: الانتقال من مشروع "الدولة تحت الاحتلال" إلى مشروع وطني تحرري، ووضع برنامج نضالي وطني موحد تتفق عليه القوى السياسية كافة، واعتبار الوحدة الوطنية شرطا أساسيا لإصلاح المنظمة والنهوض بالمشروع الوطني، وتطبيق اتفاقات مثل إعلان الجزائر (2022) واتفاق بكين (2024) التي نصت على خطوات إصلاحية عملية، وهناك توافق فلسطيني تمثل في إعلان القاهرة 2005 ووثيقة الأسرى 2007.

6. استقلال القرار السياسي والتنظيمي وتفعيل دور الشتات: وقف سياسة احتكار القرار من قبل القيادة، وإعادة تفعيل اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي بشكل ديمقراطي وفعال، واستبدال نظام الكوتا والمحاصصة بآليات ديمقراطية ومشاركة شعبية، وتفعيل مشاركة الشتات الفلسطيني عبر المؤسسات والاتحادات، والاستثمار في طاقاتهم وتمثيلهم في مؤسسات المنظمة، وتغيير الثقافة السياسية الأبوية والمحسوبة إلى ثقافة ديمقراطية تشاركية، وتفعيل دور المنظمة في الساحات الدولية لتعزيز الاعتراف بدولة فلسطين وملاحقة الاحتلال قانونيا، والاستثمار في التضامن الدولي ومكانة المنظمة القانونية والتاريخية.

أما بخصوص سيناريوهات تفعيل المنظمة، فربما هي كثيرة، لكن يمكن عرض أبرزها، التي تمثل أفكارا للإصلاح، إما من أعلى من قبل القيادة السياسية والتوافق الفصائي، أو سيناريوهات إصلاح من أسفل عبر تفعيل قواعد منظمة التحرير من نقابات واتحادات وغيرها. تتناول هذه الورقة سيناريوهات إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية في ظل تراجع مكانتها السياسية وتفاقم

أزمة التمثيل الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار مخرجات الأدبيات السياسية والمقابلات الميدانية التي أجريت مع عدد من النشطاء والخبراء والسياسيين الفلسطينيين. وقد أظهرت هذه المقابلات، مثل مقابلة أحمد جميل عزم، أن العائق الأساسي أمام تفعيل الجدي للمنظمة هو غياب الإرادة السياسية لدى القيادة الحالية للمنظمة، رغم أن الإجراءات العملية ممكنة في ظل توفر الإرادة السياسية. بينما أشار خليل شاهين إلى أهمية إعادة بناء الاتحادات والنقابات وتفعيل الدوائر المعطلة كمدخل فعلي للإصلاح. في حين شدد إبراهيم ربابعة على ضرورة الفصل المالي والإداري بين المنظمة والسلطة. كما أوضحت مقابلات أخرى، مثل ساري عرابي، أن إصلاح المنظمة يجب أن ينطلق من إعادة تعريف المشروع الوطني كحالة تحرر وليس كمسار لبناء دولة تحت الاحتلال. سيتم في هذا القسم تعميق تحليل كل سيناريو من حيث الركائز، والمتطلبات، والآليات، والإيجابيات، والسلبيات، والفرص، والتحديات، والعقبات التي تعيق تنفيذه، وصولاً إلى تحديد السيناريو المرجح والمفضل والأسوأ، بما يعكس وجهات النظر المتنوعة التي تم جمعها ميدانياً. وأبرز تلك السيناريوهات:

السيناريو الأول: الإصلاح الشامل عبر الانتخابات

الوصف: إجراء انتخابات شاملة للمجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج، تفضي إلى تجديد شامل لبنية المنظمة، وتحقيق تمثيلاً ديمقراطياً جامعاً لكافة قطاعات الشعب.

الركائز: استناد للتوافق الشرعي الفصائلي في اتفاقيات بكين والجزائر والقاهرة، وتمثيل ديمقراطي لكافة قطاعات الشعب في الداخل والشتات كونه قائماً على الانتخابات، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. ويعكس هذا السيناريو رؤية ديمقراطية لإعادة بناء التمثيل السياسي الفلسطيني على أساس الإرادة الشعبية، وتمثيل الشتات، والمرأة، والشباب.

الآليات: استناد لتوافقي شرعي على اتفاقيات بكين والجزائر والقاهرة، وتفعيل الإطار القيادي المؤقت وفق اتفاق بكين، وإشراف إقليمي ودولي على الانتخابات لضمان نزاهة العملية الانتخابية، وتهيئة البيئة القانونية والسياسية لإجراء العملية الانتخابية في الداخل وفي الشتات.

المتطلبات: توافق وطني كامل على قانون الانتخابات، ودعم دولي ولوجستي من أجل إجراء الانتخابات، وضمانات لحرية العمل السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات.

الإيجابيات: يعيد الشرعية الشعبية للمنظمة، ويوحد النظام السياسي، ويبني مؤسسات ديمقراطية، وتعزيز الشراكة الوطنية الفلسطينية، والنهوض بالعمل السياسي والتحرري، ودمج القطاعات الشعبية مع تمثيل للمرأة والشباب والشابات.

السلبيات: صعوبة تنفيذ الانتخابات في ظل الاحتلال والانقسام وضبابية الحالة السياسية الفلسطينية، ورفض الفصائل وقوى سياسية وكتل اجتماعية وقطاعات لنتائج الانتخابات والتكرار للعملية الديمقراطية، وغياب توافق فصائلي على قانون الانتخابات.

الفرص: توافق شعبي وفق اتفاق بكين، ودعم إقليمي ودولي لفكرة الانتخابات وإصلاح وتفعيل منظمة التحرير، وزخم شعبي للعملية الانتخابية وتجديد المنظومة السياسية الفلسطينية.

التحديات: قمع الاحتلال ورفض إجراء العملية الانتخابية وصعوبة تطبيقها في القدس ومناطق (ج)، ورفض دول إقليمية لإجراء الانتخابات في أراضيها، والانقسام السياسي الفلسطيني، وضعف البنية المؤسسية الفلسطينية التي يمكن عبرها عمل الانتخابات وإصلاح المنظمة.

العقبات: عدم توفر بيئة سياسية وأمنية ملائمة لإجراء الانتخابات، وعدم التوافق على قانون انتخابات بين القوى الفلسطينية، وعدم توفر الدعم اللوجستي والمالي لعمل الانتخابات، وعدم جاهزية الجسم الإداري للمنظمة لإدارة المرحلة الانتخابية.

يعد هذا السيناريو الأقرب إلى مضمون اتفاق بكين، الذي نص على إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني وفق القانون المعتمد، وعلى تشكيل حكومة وفاق وطني تتولى مسؤولياتها في عموم الأراضي الفلسطينية، وتباشر بإعادة بناء مؤسسات السلطة والمنظمة. ويستمد الاتفاق قوته من الإجماع الفصائلي (14 فصيلاً) الذي منحه شرعية جماعية تشكل قاعدة سياسية وشعبية ضاغطة لتفعيل هذا الخيار.

ورغم أن هذا السيناريو يحظى بشرعية واسعة، إلا أن توفر الشروط السياسية والأمنية لإجراء الانتخابات لا يزال غائباً، ما يجعله خياراً بعيد التنفيذ في المدى القريب. ويعبر هذا الطرح عن رؤية التيار الديمقراطي داخل الحقل السياسي الفلسطيني، إلا أنه يصطدم بعقبات بنيوية، مثل الرفض الإسرائيلي لإجراء الانتخابات في القدس، واستمرار الانقسام الداخلي.

ومع ذلك، فإن الاتفاقات السابقة (بكين، والجزائر، والقاهرة) تمثل رأسمال رمزيا وسياسيا يمكن البناء عليه، خاصة مع وجود توافق ميداني نسبي حول ضرورة إعادة تجديد البنى التمثيلية، وإن بقيت فرص التنفيذ محدودة في ظل غياب الإرادة السياسية وآليات المتابعة.

السيناريو الثاني: الإصلاح التوافقي المرحلي

الوصف: إعادة تشكيل مؤسسات المنظمة (المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية) عبر توافق وطني يشمل جميع الفصائل، خصوصا حماس والجهاد الإسلامي، وهذا السيناريو يتحقق من خلال خطوات انتقالية تمهد لإجراء انتخابات، وقد يوفر أرضية للحوار الفعال.

الركائز: مشاركة كافة الفصائل بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، وتفعيل الإطار القيادي المؤقت الذي جرى التوافق عليه في الاتفاقيات السابقة بين الفصائل.

الآليات: تفعيل الإطار القيادي المؤقت، وتوسيع المجلس الوطني بتمثيل الشتات والاتحادات والنقابات والقوى الاجتماعية المتنوعة، واعتماد نظام تمثيل مختلط (كوتا مؤقتة + مشاركة شعبية).

المتطلبات: إرادة سياسية لدى قيادة منظمة التحرير الحالية، والتوافق الفصائلي، والرعاية العربية والإقليمية لفكرة الإصلاح التوافقي المرحلي.

الإيجابيات: واقعية وإمكانية التطبيق السياسي للإصلاح المرحلي، وأنه يمهد الطريق لعمل انتخابات للمنظمة في وقت لاحق.

السلبات: استمرار نهج المحاصصة والكوتا، وتفرد بعض القوى الكبرى بالهيمنة على المنظمة، وتهميش وإقصاء القوى الأخرى في الشتات، والمرأة والشباب.

الفرص: توفر أساس توافقي في اتفاق بكين على الإصلاح، ودعم الفصائل السياسية والقوى الشعبية والقطاعية، وإجماع شعبي على إصلاح المنظمة.

التحديات: تحفظ قيادة السلطة الفلسطينية على الإصلاح والتباطؤ في التطبيق، وتبيان أولويات الفصائل واختلاف غاياتها السياسية، وعدم اكتساب التوافق العربي والدولي للتنفيذ.

العقبات: غياب آلية تنفيذ واضحة لتطبيق عملية الإصلاح المرهلي، وضبابية وغموض التوافق الفصائلي على نسبة التمثيل وآلياته.

يطرح السيناريو التوافقي باعتباره المسار الأقرب للتحقق في ظل الظروف السياسية الفلسطينية الراهنة، خاصة بعد التفاهات التي تضمنها (اتفاق بكين)، والتي أكدت على ضرورة تفعيل الإطار القيادي المؤقت، والتمهيد لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أسس توافقية. ويكتسب هذا السيناريو زخمه من كونه يوفر مخرجا عمليا من حالة الانقسام، من دون الاشتراط المسبق بالحسم لصالح طرف دون آخر، ما يجعله جسرا نحو مرحلة إصلاحية أوسع.

لكن فعالية هذا السيناريو لا تكمن في التوافق بحد ذاته، بل في طبيعة ما يتفق عليه، ومدى اقترابه من منطق المشاركة الشعبية وتوسيع قاعدة التمثيل. فالتوافق الذي يدار بمنطق تقاسم النفوذ بين القوى القائمة، دون مراجعة حقيقية للبنية المؤسسية أو فتح المجال أمام قوى مجتمعية وسياسية جديدة، قد يؤدي إلى إعادة إنتاج نظام المحاصصة الذي رسخ النكلس التنظيمي، وأقصى شرائح واسعة من الفلسطينيين، خصوصا في الشتات.

وحتى لا يتحول هذا السيناريو إلى تسوية نخبوية تكرر الوضع القائم، لا بد من ربط التوافقات السياسية بخطوات عملية تمهد لإصلاح ديمقراطي تدريجي، مثل اعتماد معايير شفافة لاختيار أعضاء المجلس الوطني، وإشراك النقابات والمؤسسات القاعدية والشتات في العملية التحضيرية، فضلا عن ضمان بيئة سياسية حرة تكفل حرية التنظيم والتعبير. إن نجاح السيناريو التوافقي مرهون بقدرته على التحول من منطق الضرورة إلى منطق التحول، أي أن يكون محطة انتقالية تبنى عليها إصلاحات حقيقية، لا مجرد لحظة تسكين مؤقتة للأزمة.

السيناريو الثالث: إصلاح من أسفل عبر تفعيل الاتحادات والنقابات

الوصف: بناء قاعدة إصلاح من أسفل عبر تفعيل الاتحادات الشعبية والنقابات، ومن خلالها تجديد المجلس الوطني ومؤسسات المنظمة.

الركائز: إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير من القاعدة، ومشاركة مجتمعية وقطاعية واسعة، واكتساب شرعية مؤسساتية وسياسية من القطاعات المنتخبة أو المتوافق عليها.

الآليات: إجراء انتخابات للنقابات والاتحادات، وتمثيل النقابات والاتحادات في منظمة التحرير الفلسطينية.

المتطلبات: استقلالية الاتحادات والنقابات، وتوفير بيئة ديمقراطية داخلية.

الإيجابيات: خلق مسار تدريجي من القاعدة نحو القمة، وتعزيز الروح الشعبية لمنظمة التحرير، وتقليص هيمنة النخب السياسية على المنظمة.

السلبيات: بطء إنجاز هذا السيناريو كونه مرهونا بانتخابات الاتحادات والنقابات، وضعف التأثير دون توافق سياسي.

الفرص: دعم المجتمع المدني الفلسطيني، وزخم شبابي وطلابي ومجتمعي.

التحديات: اختراقات فصائلية في المنظمات، وضعف الموارد ونقصها، وتراجع الاهتمام بالعمل النقابي.

العقبات: غياب الإطار التشريعي الناظم للعملية، وعدم الاعتراف بشرعية النقابات والاتحادات من قبل السلطة الفلسطينية، وصراعها مع بعض الاتحادات والنقابات.

هذا السيناريو ينسجم مع البند الذي يدعو إلى (تفعيل الاتحادات الشعبية) في اتفاق بكين، لكنه يتطلب إعادة بناء تلك الاتحادات والنقابات التي تم تفرغها من مضمونها التمثيلي. ورغم أن هذا السيناريو يتصف بطابع تدريجي ويعيد القوة للقاعدة الشعبية، إلا أن نجاعته مرتبطة بمدى استقلال تلك الأجسام عن النفوذ الفصائلي، وهو أمر صعب التحقيق في المدى القصير دون إرادة سياسية جادة لدى فواعل الحقل السياسي الفلسطيني. السيناريو يتسم ببطء التنفيذ لكنه يعيد للمجتمع دوره السياسي وفاعليته. والتحدي الأساسي هو تحصين هذه الأطر من الاختراق الفصائلي، وضمان استقلاليته.

السيناريو الرابع: الإبقاء على الوضع الراهن مع تعديلات شكلية

الوصف: إجراء تعديلات بسيطة على هيئات المنظمة دون تغيير حقيقي في بنيتها أو تمثيلها، أي إصلاحات محدودة وتدخّل موضعي في بعض مفاصل المنظمة.

الركائز: استثمار الشرعية التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واحتواء الضغوط الإقليمية والدولية.

الآليات: تعيينات جديدة دون انتخابات، وتعديلات شكلية في المجلس الوطني الفلسطيني.

المتطلبات: دعم القيادة الحالية، وتثبيت مكانة المنظمة التاريخية.

الإيجابيات: يبرز تجاوبا ظاهريا للإصلاح، ومواربة حول الضغوط الإقليمية والدولية وتجاوزها.

السلبيات: سيناريو غير مستدام، ويعمق الأزمة ويكرس الاحتكار السياسي، وتآكل شرعية منظمة التحرير وتكلس الفاعلية.

الفرص: ضعيفة وغير مستدامة، وهشاشة المنظمة السياسية والفعالية.

التحديات: تفاقم السخط الشعبي والنقمة تجاه إصلاح المنظمة، ورفض بعض القوى السياسية للتعديلات الشكلية.

العقبات: الرفض الشعبي لهذه السيناريو، وفقدان الدعم العربي والدولي.

يتعارض هذا السيناريو كليا مع اتفاق بكين وروح التوافق الوطني، كونه لا يحقق تجديدا فعليا، بل يكرس الوضع القائم، ويضعف قدرة المنظمة على تمثيل الفلسطينيين بشكل حقيقي. ويمكن القول إن استمرار هذا السيناريو ينذر بتدهور إضافي في شرعية المنظمة، وتآكل قدرتها على مواجهة التحديات السياسية والدولية، ويعزز من حال الانقسام والتشطي الفلسطيني. وهذا السيناريو يبدو أنه مرفوض شعبيا وأكاديميا، كونه يعمق التآكل في شرعية المنظمة، واستمراره يهدد الوحدة الوطنية ويفتح الباب للسيناريو الخامس الأكثر خطورة.

السيناريو الخامس: ولادة جسم بديل أو مواز

الوصف: إنشاء جسم مواز أو بديل أو تكاملي مع المنظمة، وهو خطوة تعبر عن محاولات لإصلاح أو تحريك المياه الراكدة في علمية إصلاح المنظمة.

الركائز: عدم الرضا عن الوضع القائم، ومبادرات متعددة من أجل بناء مجلس وطني للضغط من أجل إصلاح المنظمة.

الآليات: مبادرات شعبية ومجتمعية لإصلاح المنظمة من الخارج.

المتطلبات: قيادة تحظى بالشرعية، والدعم الإقليمي والدولي.

الإيجابيات: الضغط وتحريك فرص إصلاح المنظمة، وخلق مبادرات مجتمعية للنهوض بإصلاح المنظمة والتفكير بها.

السلبيات: لا يوجد إجماع شعبي عليه، وقد يخلق أزمة تمثيلية وسياسية، ويهدد وحدة التمثيل الفلسطيني، ويعمق الانقسام.

الفرص: ضعيفة، كون تلك المبادرات في الخارج ولا تؤثر على المبنى السياسي الفلسطيني، ولا تحرك الشارع الفلسطيني، ولا تجدد دماء الحقل السياسي الفلسطيني.

التحديات: ضعف القاعدة الشعبية لتجديد المنظمة، وغياب الاعتراف الدولي، وعدم التوافق السياسي على الجسم الجديد.

العقبات: خطورة تعدد المرجعيات، ورفض شعبي ورسمي للجسم الجديد، وحالة لامبالاة شعبية تجاه هذا السيناريو.

لا ينسجم هذا السيناريو مع إجماع الفصائل في اتفاق بكين، كون الفصائل لم تطرح في الاتفاق فكرة إنشاء جسم بديل عن المنظمة، بل أكد الاتفاق أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد. وبالتالي، أي محاولات لإنشاء كيان مواز قد تساهم في تعميق أزمة التمثيل، وخلق ازدواجية تزيد من حدة الانقسام الداخلي، وتضعف الموقف الفلسطيني على الساحة الإقليمية والدولية. ويمثل هذا السيناريو تهديدا حقيقيا للكيان الفلسطينية، خاصة إذا جاء دون إجماع سياسي وشعبي. وقد يستخدم من قبل أطراف خارجية لفرض بدائل غير توافقية.

سادسا. السيناريوهات: ترجيح وتحليل مقارن

جدول: مقارنة تحليلية لسيناريوهات إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

السيناريو	الركائز الأساسية	الفرص	التحديات/العقبات	الواقعية	ملاحظات
-----------	------------------	-------	------------------	----------	---------

السيناريو المفضل لكنه صعب التنفيذ حاليا في ظل عدم التوافق على انتخابات	متوسط	الاحتلال، الانقسام، غياب ضمانات دولية	إعادة الشرعية الشعبية، شمول الشتات، وحدة سياسية	التوافق الوطني على الانتخابات، دعم شعبي	1. الإصلاح الشامل عبر الانتخابات
السيناريو المرجح حاليا كونه الأقل كلفة سياسية	مرتفع	بطء التنفيذ، المحاصصة، غموض الآليات	توفر أرضية واقعية، قابلية تنفيذ، دعم إقليمي محتمل	تفعيل الإطار القيادي، توافق فصائلي	2. الإصلاح التوافقي المرحلي
مفيد على المدى الطويل، غير كاف وحده	منخفض	اختراقات فصائلية، ضعف البنية الديمقراطية	استعادة التمثيل القاعدي، استقلالية نسبية	بناء قاعدي، تفعيل المشاركة الشعبية	3. إصلاح من أسفل (النقابات والاتحادات)
غير مفضل، ومرفوض شعبيا	مرتفع (واقعي)، منخفض (قيمي)	تآكل الشرعية، غياب الإصلاح الحقيقي	استمرارية شكلية، تجاوز الضغوط	شرعية تاريخية، التكيف مع الواقع	4. الإبقاء على الوضع الراهن مع تعديلات شكلية
السيناريو الأسوأ، مرفوض ويفتقر للشرعية	منخفض جدا	تهديد التمثيل، انقسام جديد، رفض رسمي	تحريك المياه الراكدة، مبادرات شبابية	فقدان الثقة بالمنظمة الحالية	5. جسم بديل أو مواز

جدول ترجيح السيناريوهات

السيناريو	سيناريو مرجح	سيناريو مفضل	سيناريو أسوأ
-----------	--------------	--------------	--------------

لا	نعم	متوسط	الإصلاح الشامل عبر الانتخابات
لا	نعم	مرتفع	الإصلاح التوافقي المرحلي
لا	نعم	منخفض	إصلاح من أسفل
نعم	لا	مرتفع	الإبقاء على الوضع الراهن مع تعديلات شكلية
نعم	لا	منخفض	ولادة جسم بديل أو مواز

السيناريو المفضل: هو الإصلاح الشامل عبر الانتخابات كونه يعيد الشرعية للمنظمة ويؤسس لمشاركة شعبية حقيقية.

السيناريو المرجح: هو الإصلاح التوافقي المرحلي بسبب تعذر الانتخابات وتوفر التوافق الفصائلي.

السيناريو الأسوأ: هو استمرار الوضع الراهن أو ولادة جسم بديل، وكلاهما يهدد وحدة الكيان السياسية الفلسطينية ويعمق الانقسام.

وفق الاستنتاج المبني على الدراسة النظرية والميدانية، فإن المخرج السياسي الأكثر واقعية هو الجمع بين الإصلاح التوافقي المرحلي وإصلاح من أسفل، عبر تفعيل الاتحادات والنقابات، تمهيدا لإجراء انتخابات شاملة لاحقا، بشرط تفعيل الإطار القيادي المؤقت ووقف الاحتكار السياسي داخل المنظمة.

سابعاً. استنتاجات وتوصيات

يعتبر إصلاح المنظمة وتطويرها قضية مركزية في الحقل السياسي الفلسطيني، ولا يمكن النهوض بالحالة الفلسطينية من تجاوز حالة الإبادة والانقسام، وتعافي الحقل السياسي الفلسطيني، دون إصلاح منظمة التحرير، وربما أفضل السيناريوهات من أجل الإصلاح هو السيناريو الأول، أي الإصلاح الشامل عبر الانتخابات، وفي حال تعثر المسار الأول، هناك حلول مقبولة ومرضية

للطيف السياسي الفلسطيني في السناريوهين الثاني والثالث. وربما السيناريوهان الرابع والخامس غير مفضلين ولا يحلان أزمة الحقل السياسي الفلسطيني، وإنما يعمقان الهشاشة السياسية والاجتماعية في بنية الحقل السياسي الفلسطيني.

إن أزمة منظمة التحرير الفلسطينية لا تنفصل عن الإشكالية البنوية في النظام السياسي الفلسطيني عامة، المتمثلة في تداخل السلطات، وغياب الديمقراطية التشاركية، وتفرّد النخبة الحاكمة بالقرار الوطني. وقد بينت الورقة أن المنظمة، رغم ما تعرضت له من تهيمش وإضعاف، لا تزال تحتفظ بمكانتها الرمزية والتمثيلية في الوعي الجمعي الفلسطيني، ما يجعل من استعدادها ضرورة وطنية ملحة. كما أن السلطة الفلسطينية لم تستطع أن تحل محل المنظمة، سواء على صعيد التمثيل السياسي أو تعبئة الطاقات الوطنية، بل إنها أصبحت عبئاً بفعل الانقسام وانسلاخها عن المشروع التحرري.

تشير الورقة إلى أن عملية إصلاح المنظمة يجب ألا تختزل في مسارات شكلية أو إجراءات بيروقراطية، بل يجب أن تركز إلى مشروع وطني جامع يعيد تعريف الهوية الفلسطينية ضمن إطار تحرري، ويستند إلى مبدأ الشراكة والتمثيل الكامل لكل مكونات الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الشتات والقوى غير المنضوية في المنظمة. ويعد تجاوز نظام الكوتا والتحول إلى آليات انتخابية ديمقراطية وتوافقية خطوة أساسية في هذا الاتجاه.

كما برز من خلال الطروحات المختلفة أن إصلاح المنظمة لا يمكن أن يتم دون إعادة هيكلة العلاقة مع السلطة الفلسطينية، وفصل الوظائف التنفيذية والخدمائية التي تقوم بها السلطة عن الوظيفة السياسية والتمثيلية التي يجب أن تعود للمنظمة. وهذا يستلزم تفعيل الدوائر المعطلة، ورفد المنظمة بكوادر جديدة، وإعادة تفعيل الاتحادات والنقابات باعتبارها بنى تمثيلية تمكن الشعب الفلسطيني من المشاركة الفاعلة في صياغة القرار الوطني.

أما أبرز التوصيات التي تقترحها الورقة، فهي:

- دعوة عاجلة لتفعيل الإطار القيادي المؤقت وبدء العمل في إجراءات إصلاح وتطوير المنظمة.
- تشكيل لجنة مستقلة لمتابعة تنفيذ اتفاق بكين، تشكل من الفصائل ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي والشخصيات الأكاديمية والمستقلة ذات المصداقية السياسية والشعبية.

- تطوير ميثاق وطني جديد جامع (يحدث ميثاق 1968) كونه الميثاق الذي يحقق إجماع الفلسطينيين ويمكن الاستناد إلى إعلان القاهرة 2005 ووثيقة الأسرى 2006، للتوافق السياسي المرحلي على برنامج سياسي جامع.

- تفعيل الانتخابات في الاتحادات والنقابات وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية على أسس ديمقراطية وتوافقية في حال تعذر الانتخابات.

- عقد مؤتمر وطني توحيدي تحت إشراف الإطار القيادي المؤقت، وفي حال تعذر ذلك، يقوم المجلس المركزي بالانعقاد وفق اتفاق بكين 2024.

قائمة المصادر والمراجع

- "إعلان بكين: تفعيل الإطار القيادي المؤقت وتشكيل حكومة وفاق وطني تمهد للانتخابات". صحيفة الأيام. 23 تموز 2024. <https://2u.pw/f5ZCC>
- أسعد عبد الرحمن. "منظمة التحرير الفلسطينية وشرعية التمثيل الوطني". مدونة فلسطين الميدان - مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2014/11/21. <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1635827>
- باسم الزبيدي. الثقافة السياسية الفلسطينية. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2003.
- تحرير الأعرج. "القضية الفلسطينية تمر بأخطر لحظة تاريخية منذ النكبة ما يتطلب الوحدة وبذل الجهود لمواجهتها". مخرجات ومدخلات مؤتمر: تحديات في علاقة النظام السياسي الفلسطيني. تشرين الثاني. 2024. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح. 2024.
- جميل هلال. "مداخلة حول إشكالات مأسسة الديمقراطية في الحياة العامة الفلسطينية". مجموعة مؤلفين. الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1995.
- جميل هلال. إضاءات على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2013.
- جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. ط 2. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2006.
- جهاد حرب. "تحولات في النظام السياسي الفلسطيني وخيارات تجسيد الدول في ظل المتغيرات". مخرجات ومدخلات مؤتمر: تحديات في علاقة النظام السياسي الفلسطيني. تشرين الثاني. 2024. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح. 2024.
- حنان عشراوي. "المنظمة هي الحامية لحقوق الشعب الفلسطيني ومصدر تثبيت هويته الوطنية". مخرجات ومدخلات مؤتمر: تحديات في علاقة النظام السياسي الفلسطيني. تشرين الثاني. 2024. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح. 2024.
- خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية. <https://2u.pw/G8Nua>

- سلطان ياسين. "تكلفة الانقسام وأثره في المجال الاجتماعي الثقافي: تراجع المجموعة الاجتماعية وسيادة الفردية". جهاد الرنتيسي وآخرون. **كلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين**. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية. 2017.
- عزمي الشعبي. "تحليل تاريخي لمسار السلطة الوطنية الفلسطينية وتحولاتها منذ عام 1988...". **مخرجات ومداخلات مؤتمر: تحديات في علاقة النظام السياسي الفلسطيني**. تشرين الثاني. 2024. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية-مفتاح. 2024.
- علي الجرباوي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1999.
- علي موسى. "توطئة تحليلية حول إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية". **مخرجات ومداخلات مؤتمر: تحديات في علاقة النظام السياسي الفلسطيني**. تشرين الثاني. 2024. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية-مفتاح. 2024.
- عمر حسن عبد الرحمن. **من الالتباس إلى الوضوح: ثلاث ركائز لإعادة إحياء الحركة الوطنية الفلسطينية**. د.م: معهد بروكجز. موجز السياسة ديسمبر 2019.
- ممدوح نوفل. "إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وسبل حلها". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 22. ربيع 1995.
- معين الطاهر. "كيف نعيد بناء منظمة التحرير الفلسطينية". **العربي الجديد**. 18 يوليو 2024. <https://2u.pw/31eN9>
- نبيل السهلي. "أهمية تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها ودوائرها المختلفة". **القدس العربي**. 16 فبراير 2020. <https://2u.pw/AV7W8>

المقابلات الميدانية

1. إبراهيم ربايعة. مقابلة شخصية. رام الله. 2025/7/3.
2. أحمد أبو هولي. مقابلة شخصية. رام الله. 2025/7/7.
3. أحمد جميل عزم. مقابلة إلكترونية. قطر. 2025/6/29.
4. بسام الصالحي. مقابلة هاتفية. رام الله. 2025/7/4.
5. بلال الشوبكي. مقابلة هاتفية. الخليل. 2025/6/16.
6. خليل شاهين. مقابلة شخصية. رام الله. 2025 /6/11.
7. ساري عرابي. مقابلة شخصية. رام الله. 2024/6/18.
8. شادي الشرفا. مقابلة شخصية. القدس. 2025/6/16.
9. عصام العاروري. مقابلة شخصية. رام الله. 2025/7/4.
10. عمر عساف. مقابلة شخصية. رام الله. 2025/6/11.
11. ماجدة المصري. مقابلة هاتفية. نابلس. 2025/7/9.